

الافتراض في الوقف على الهمزة المتطرفة في شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت 646هـ)

م. م رقية يوسف داخل

جامعة القادسية/ كلية الآداب

الإيميل: Roqay19947@gmail. Com

الملخص

هناك آليات عدّة استعملها المتقدمون في شرح قواعد اللغة ومن المتقدمين الذين أسهموا في شرح تلك القواعد ابن الحاجب، إذ عدّ الافتراض بوصف آلية من تلك الآليات، إذ لا يخلو مستوى من مستويات اللغة من الافتراض اللغوي ونخص بذكر المستوى الصوتي وكون ظاهرة الوقف هي إحدى الظواهر الصوتية المهمة في اللغة العربية، ولا سيما ظاهرة الوقف على صوت الهمزة الذي تمتاز بكثرة التغيّر فقد نال حظاً وافراً من العناية والدراسة، ونخص من بين الأصوات لعنونة البحث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين. اللغة العربية تمتاز بجمالية خاصة، إذ إن الناطق بها ينتقي نظم الألفاظ وطريقة تراكيبها كي تظهر بأتم صور كما اتسمت اللغة العربية بقسدية خالدة، لأنها لغة القرآن الكريم المعجز، فهي لغة معجزة ببلاغتها وفصاحتها، لذا اهتم العلماء بها غاية الاهتمام، وغاروا في اعماقها للكشف عن كنهها، وكان الافتراض أحد الطرق التي شرح بها العلماء الوقف، فهو يصور عقلية العرب في تعقيد قواعد اللغة، ويعرف عن طريقه أساليبهم، وسنقف هنا على بعض الأساليب الافتراضية التي قال بها ابن الحاجب ونخص هذه القضية الصوتية.

التمهيد

ويختص هذا البحث بمظاهر الافتراض في الوقف على صوت الهمزة المتطرفة، وبيان آلية الافتراض في كتاب شرح الشافية، إذ قبل البدء في توضيح الافتراض أود الوقوف على ثلاثة أشياء هي: **الأول:** عدم ذكر المعجمات العربية أصل المصدر افتراض ونجد ذلك واضح بين في العلم الحديث، إذ عدّ العلماء الافتراض أنه الظن والتخمين والاحتمال وقوع الأشياء فهو مصدر للفعل الثلاثي المزيد (افتراض) وهذا ما أكدّه الدكتور أحمد مختار عمر بقوله: وهو "يفترض، افتراضاً، فهو مُفْتَرَضٌ، والمفعول مُفْتَرَضٌ ... مصدر افتراض افتراضاً: على نحو افتراضي على نحو ظنيّ أو احتماليّ، قضية مسلمة، أو موضوعة للاستدلال بها على غيرها" (1).

الثاني: معنى الوقف قال ابن الحاجب في شرح شافيته: "على تقدير أن يكون بعدها شيء؛ لأنه قد يقف الواقف، ولا يكون بعد ذلك شيء، وقولهم: سمي وفقاً لأنه وقف عن تحريكه ليس بواضح؛ لأنه قد [لا] يكون محرّكاً، [نحو: مَنْ وَهْلٌ]، ولأنه قد يقف عن تحريكه وهو غير واقف؛ لأنه لو قال: واحد اثنان [ثلاثة] [أربعة] عدّ وأصلاً مع كونه وقف عن التحريك، وإنما سُمّي وفقاً لأنه وقف فيه عن وصله بما بعده، ولذلك لو أسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تُؤذن بوقفه لك يُعدّ واقفاً، ولو حرّكها وقطعها عما بعدها قيل: وقّف، وأخطأ في تركه حكمه" (2)، ومما تقدم يتضح أن الوقف يعني القطع، أي قطع الكلام عما بعده والعربية معروفة أنها تقف على ساكن وتبدأ بمتحرك فالأولى بالوقف أن نقف دون حركة، أي نسكن ما نقف عليه فإن سكن ولم يقف عدّ من باب التوهم كالذي يعد أرقاماً بتسكين يصلها مع بعضها دون وقف، إذ إن الوقف يستلزم التسكين والقطع عما بعدها فإما أن يكون القطع قطعاً لكلام عما بعده أو أن يكون تسكين الحرف مثل: (هَلْ، وَمَنْ)، وكان كلامه هذا شرحاً لقوله في الشافية: "قطع الكلمة عما بعدها" (3).

واعترض اليزدي على كلام ابن الحاجب، إذ قال: " وفي قوله (الكلمة) أيضاً خلل؛ لأنه يخرج الوقف على مثل: قُلْ عن كونه وقفًا؛ لأنه ليس بكلمة؛ بل هو كلام، وهو فاسد بالإجماع" (4)، إن اليزدي أشار إلى ملحوظة هامة رد بها على ابن الحاجب القائل بأن الوقف يختص بـ (الكلمة) فذكر اليزدي أن الوقف يتعدى الكلمة إلى الكلام، وربما تكون الكلمة مسكنة يمكن الوقوف عليها أو أن الفعل بحد ذاته يكون ساكنًا قابل للوقوف عليها مثل: (قُلْ). والمراد بالوقف هو الوقف الاختياري أي ليس الوقف الانكاري، ولا الترني، ولا الاستثنائي، ولا التذكري وهو القطع، أو السكت (5).

الثالث: الهمزة، فإن صوت الهمزة من الأصوات العربية التي احتلت مكانًا واسعًا في مؤلفات علماء اللغة قديمًا وحديثًا، ونكاد لا نجد كتابًا يخلو من ذكرها، ونجد اختلاف العلماء في مخرجها وصفاتها، فنجد ابن الحاجب يصرح بأن مخرجها من أقصى الحلق (6)، أما سيبويه فعدها نبرة في الصدر فحينئذ تكون أبعد الأصوات مخرجًا و يحتاج الناطق إلى اجتهاد عند نطقها (7).

ومما لا شك فيه أن صوت الهمزة مستكره في العربية، وذلك لطبيعتها وصفاتها التي تنماز بها، فهي أبعد الأصوات مخرجًا وأشقها نطقًا، وطريقة إنتاجها تمر "بمراحل ثلاث قطع النفس، الانطباع، الانفجار" (8)، وإن عملية تحققها تحتاج إلى جهد عضلي مما يجعلها أصعب الأصوات إخراجًا ولا بد أن ينحى بهذا الصوت جادة التسهيل بإبدالها صوتًا آخر وحالة هذا وهو مفرد كيف بتكراره في كلمة واحدة (9).

وحدد المحدثون صوت الهمزة، إذ إنه صدر بعد حبس الهواء في الرئتين وذلك لانغلاق الوترين ثم انفتاحهما بصورة انفجار مصاحب لصفة الهمس، فهو صوت حنجري انفجاري أو ما يسمى بوقفة حنجرية (10)، أي أن مخرجها من فتحة المزمار، فصوت الهمزة من أعقد الأصوات التي واجهها الدرس الصوتي القديم والحديث، ولذلك بعض قبائل العرب تُسهل ولا تُنبر بالهمز.

الافتراض في الوقف على الهمزة المتطرفة في شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت 646هـ).

نجد للصرفين في الوقف على المهموز المتطرفة افتراضات عدة تبين الوقف على المهموز المتطرف الساكن ما قبله، إذ قال ابن الحاجب: "وقف بما يقتضيه الوقف في مثله من روم أو إشماء أو سكون" (11)، الافتراضات هي: **المطلب الأول:** الافتراض بإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها والوقف عليها بالسكون، قال ابن الحاجب: "لأنك إذا خففت الخَبْء بتقدير الوصل نقلت الحركة إلى ما قبلها، فصارت الخَبْء بياء مضمومة، وإذا وقف على ما آخره حرف مضموم جاز فيه الإسكان والروم والإشماء، وكذلك إذا خففت همزة بريء ومقروء قلبتها إلى ما قبلها، وأدغمت، فقلت: بريء ومقروء بياء مشدودة مضمومة وواو كذلك، إذا وقفوا على مثله فمقتضى الوقف جواز السكون والروم والإشماء، وكذلك شيء وسوء نقلت أو أدغمت؛ لأنك إن نقلت صار شيء وسوء، فتقف بالسكون والروم والإشماء، وإن أدغمت صار شيء مدغمًا، فتقف –أيضا- بالسكون والروم والإشماء" (12)، ونلاحظ مجيء الافتراض مصدره بـ (إذا) الشرطية والشرط أحد هو أساليب الافتراض (13)، ومن الذين تحدثوا عن قاعدة الوقف على الهمزة وأبدع فيها ابن الحاجب إذا كانت آخر الاسم بتقدير الوصل.

والوقف بإلقاء الحركة على الساكن السابق للهمزة لهجة من لهجات العرب كما وصفه سيبويه، إذ قال: "وأعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وليت صوتاً والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حركته، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبين لها، وذلك قولهم: هو الوثء، ومن الوثئ، ورأيت الوثء" (14)، وبما أنه وقف على الحرف المضموم بعد نقل حركة الهمزة إلى الحرف السابق لها جاز لك الوقوف كوقوفك على الذي آخره ضم، ونسب سيبويه الوقف هنا إلى ناس من العرب، وإن سبب حركة ما قبل الهمزة بيان الهمزة، وحركة ما قبل الهمزة هي حركة الهمزة نفسها بعد نقلها إلى الحرف السابق لها، ويظهر من نص سيبويه السابق أن سبب نقل حركة الهمزة إلى الحرف السابق لها لم يكن الغاية التخلص من اجتماع ساكنين بقدر الخفاء الشديد الذي يظهر في حالة الوقف، ولا سيما أنهم أهل النبر.

وَعَثْ وِثْ / ثْ عِ
وَعَثْ وِثْ / ثْ عِ
وَعَثْ وِثْ / ثْ عِ

والقاصد للوقف على الهمزة تخفيفاً ونقل حركتها إلى الحرف السابق لها مع حذف صوت الهمزة ومصادق ذلك قول ابن الحاجب: "فأما ما كان قبله ضمة أو كسرة فإنهم يوافقون فيه المخففين للهمز، فيقولون: في أكمؤ: أكمؤ، وفي أهني: أهني" (15)، يُلحظ أسلوب ابن الحاجب هنا متصديراً بـ (أما) التفصيلية التي تقوم مقام الشرط وفعل الشرط معها محذوف تدل هي عليه لذا هي دالة على أداة الشرط وفعله وما جاء بعدها هو جواب للشرط الذي لازمته الفاء في (فيقولون) أي ردف بفعل القول جواباً (16).

وممن حدد موجبات تسهيل الهمزة دون النبر سيبويه بقوله: "وإذا كانت الهمزة قبلها ساكن فحفت فالحذف لازم ويلزم الذي ألقيت عليه الحركة ما يلزم سائر الحروف غير المعتلة من الإشمام؛ وإجراء الجزم، وروم الحركة؛ والتضعيف؛ وذلك قولهم: هذا الوث، من الوث، ورأيت الوث والخب، ورأيت الخب؛ وهو الخب ونحو ذلك" (17)، ويلحظ المدقق في النص السابق أن سيبويه اشترط توافر شرطين في الوقف على الهمزة أن تكون الهمزة بعد ساكن مع شرط إلقاء الحركة على المتحرك حاله حال سائر الحروف الغير معتلة.

أما ابن السراج فقد وافق ما ذهب إليه سيبويه، إذ قال: "الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن ليس بحرف مدٍّ، فَمَنْ يخفف الهمزة يحذفها ويلقي حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك في المرأة، المرأة، وفي الكمة" (18)، ومما تقدم يُلحظ اتفاق سيبويه وابن السراج في كون أن الوقف والتسهيل لا يتحققان إلا بشرط أن يكون الحرف السابق للهمزة من الحروف الصحيحة لا المعتلة، وقرأ الذين يخفون قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (19).

الكمؤ = ك / م ع نقلت حركة الهمزة إلى الحرف الذي قبلها وسكنت وعند الاسكان تسقط، إذن سبب سقوط الهمزة هو انتقال حركة الهمزة إلى الحرف السابق لها، فصارت: كمؤ = ك / م ع "فالضمة انمازت عن الفتحة والكسرة بثقلها؛ لأنها خلفية مستديرة، وأن لقاءها بالهمزة التي أثق على صعوبة النطق بها جعل الناطق المخفف للهمزة يميل إلى إسقاطها وتعويضها بمد الصائت القصير الذي قبلها، إصلاحاً لبنية الكلمة" (20)، ومن الملاحظ أن هناك حروفاً خفيفة في اللفظ ومتوسطة الثقل وثقيلة فالياء مجانسة للكسرة والكسر خفض، أما الألف فأنها متوسطة الثقل ومجانسة لحركة الفتح، والواو حرف ثقل مجانس لضمة التي هي نصف واو لذا كانت حركة الضم من أثقل الحركات.

إذا كانت الهمزة مفتوحة فتنتقل حركة الفتح إلى الحرف الذي قبلها ويوقف عليها بالسكون ومصادق ذلك قول ابن الحاجب في شرح الشافية: "وإنما نُقلت فتحة الهمزة في هذه اللغة دون غيرها؛ لأنك إذا وقفت على قولك: [رأيت] الخَبَّ بإسكان الهمزة وجدت استتقلاً واضحاً، بخلاف [قولك]: رأيت البَكْرَ، فلَمَّا كان الاستتقال ملازماً [لها] بخلاف غيرها نُقلت حركتها في جميع الأحوال، فمن ثَمَّ [قيل] رأيتُ الخَبَّ ولم يُقَل: رأيت البَكْرَ" (21)، واضح مما تقدم أن كلامه جاء موافقاً لمنازل الحركات من الخفة والتوسط إلى الثقل.

ومن استعمالات العرب في اللغة أنهم سهلوا الهمزة بعد نقل حركتها إلى الحرف الذي قبلها استتقلاً منهم للنطق بها وهذا الرأي قد ذهب إليه ابن الحاجب في شرح شافيته بقوله: إنهم "فعلوا ذلك في الهمزة للاستتقال – الذي ذكرناه- واعتقروه وإن أدَّى إلى ذلك؛ طلباً للتخفيف، كما خالفوا في رأيت الخَبَّ وقالوه، إن كانوا لا يقولون: رأيت البَكْرَ، فلذلك خالفوا في الرفع والجر هاهنا" (22).

المطلب الثاني: افترض قلب الهمزة حرفاً مثل الذي قبلها، وذلك لأن الهمزة متحركة بعد صوت مد زائد هو (الواو) أو (الياء)، ومصادق ذلك قول ابن الحاجب: "إذا خففت همزة بريء ومقروء، قلبتها إلى ما قبلها، وأدغمت، فقلت: بريء ومقروء بياء مشددة مضمومة وواو كذلك، وإذا وقفوا على مثله فمقتضى الوقف جواز السكون والروم والإشمام" (23)، ونلاحظ مجيء الافتراض بأسلوب الشرط، إذ إن ابن الحاجب اشترط القلب لا يحصل إلا عند

حصول التخفيف الهمزة؛ لأن جواب الشرط متوقف على حصول فعل الشرط لذا القلب هو علة للتخفيف، وجوز الوقف على الكلمة التي آخرها همزة بثلاث حالات هي (السكون، الروم، الإشمام).

ولم يختلف ركن الدين عن ابن الحاجب، إذ قال: "وتخفيف بريء، ومقروء في الرفع، بقلب الهمزة في بريء ياء وإدغامها في الياء، وفي مقروء، بقلب الهمزة واوًا، وإدغامها في الواو، فصار في الرفع: بريُّ ياء مشددة مضمومة، ومقروُّ بواو مشددة مضمومة، وإذا وقف على مثله جاز الإسكان والروم والإشمام" ⁽²⁴⁾، فقلب صوت الهمزة صوتًا مثل الذي قبلها يحدث في حالة تسهيلها ثم يدغم في الحرف السابق وذلك استئقلاً للنطق به، ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية.

الأصل المفترض: مَقْرُوء: م - ق / ر - ء / ء - سقطت الهمزة عند التخفيف واجتلاب الواو لتحل محلها فصارَتْ مَقْرُوء: م - ق / ر - / و - ء "فسقوط الهمزة جاء بسبب الثقل الحاصل من وجود الحيز في النطق بين الحركة الطويلة (الضمة)، وبين الهمزة فقد صَعُبَ - عند من يخفف الهمزة - الانتقال من الضمة الطويلة إلى الهمزة وعلاوة على هذا أَنَّ الضمة تتماز بكونها خلفية مستديرة، والمقصود بالاستدارة أنه عند النطق بها تأخذ الشفتين وضع الاستدارة، وهذه الخاصية للضمة تجعلها أكثر ثقلاً من الحركتين الأخريين" (25)، وصوت الهمزة عند المحدثين أنها صوت حنجري انفجاري عند النطق به ينطبق الوترين الصوتيين تمامًا، إذ لا يمكن للهواء النفاذ من بينهما ثم ينفرج الوتران فيحصل صوت الهمزة الانفجاري (26)، إذ هذه الخطوات هي مفترضة للوصول إلى البنية المنطوقة وتفسرها.

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين عندما حصل التقاء الحركة الطويلة (الواو) بالحركة القصيرة (الفتحة) بعد سقوط الهمزة تآلف ما يسمى بالمزدوج لكن بصورته المحققة أو البسيطة لا المضغفة وإحساس الناطق العربي الذي رغب بأن يراعي مستوى الفصاحة بمراعاة أرقى ممّا جرى عليه نطقه، لذا ضغط على المقطع الذي هو موقع النبر (الهمزة)، فتكونت في الكلمة واو مضغفة فصارت: مقروّ فعند الدكتور عبد الصبور شاهين الواو الثانية لا أصل لها في بنية الكلمة الأصلية، وليس زائدة لضرورة الاشتقاق، إنما جاءت نتيجة نبر مقطع الصوتي الذي أخذ صورة التوتّر بالتضعيف⁽²⁷⁾.

المطلب الثالث: افتراض بإبدال الهمزة حرف من جنس حركتها مع إلقاء حركتها على ما قبلها، قال ابن الحاجب: إن "بعض العرب يبدل الهمزة إذا كانت آخر الكلمة وقبلها فتحة أو ساكن حرفاً من جنس حركتها، فنقول: هذا الكلو بالواو والخبو والبطو والردو، ورأيت الكلا والخبأ والبطأ والردأ، ومررت بالكلي والخببي والبطبي والرددي، فالفتحة تبقى على حالها، والساكن يُحرك بحركة الهمزة، فمن ثم قيل: الخبو والبطو والردأ"⁽²⁸⁾، الافتراض جاء بأسلوب الخبر⁽²⁹⁾، إذ المقام إعطاء قاعدة ونسب القول لبعض العرب، وإبدال الهمزة بحرف آخر من جنس حركتها لأجل البيان والوضوح في السمع ومصادق ذلك قول سيبويه: "ومن العرب من يقول: هو الوثو فيجعلها واواً حرصاً على البيان، ويقول من الوثي فيجعلها ياءً"⁽³⁰⁾، والقلب الذي حصل هو جائز وقيل "منهم من يبدل الهمزة حرف لين مع إلقاء حركتها على ما قبلها فيقول: هذا الخبو، ورأيت الخبا ومررت بالخببي؛ لأن حرف اللين أبين من الهمزة"⁽³¹⁾، ومن الطبيعي الإبدال يكون بأحد حروف اللين التي تكون ذات أثر واضح لدى السامع لأنها تعتمد على حزمتين هما تجويف الحلق والغم اللذين يقابلان حجرتي الرنين في جهاز النطق فأثر الرنين متنوع معها وحركة اللسان تأخذ صوراً متعددة إذن هي أصوات انتقالية تمثل أعلى الأصوات العربية نُطقاً⁽³²⁾.

وعلى الرضي إبدال الهمزة المتطرفة في حالة الوقف حرفاً من جنس حركتها إذا كان ما قبلها فتحة دون سائر الحركات لخفتها بقوله: "يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة نفسها حرصاً على البيان لعددهم الفتحة لخفتها كالعدم فلا تقوم بالبيان حق القيام فيقولون: هذا أَلْكُوْ ورَأَيْت أَلْكَلَا، ومررت بِالْكَلَى" (33).

إما ركن الدين فإنه فصل القول في الحركات السابقة للهمزة في حالة الوقف على الهمزة بإبدالها حرفاً من جنس حركتها، فإن كانت همزة بقيت على حالها بعد الإبدال، وإن كان الحرف السابق للهمزة ساكن أُلقيت حركته

الهمزة عليه، ونسب هذا الوقف إلى بعض العرب⁽³⁴⁾، ونلاحظ هنا مخالفته إلى ابن الحاجب الذي لم يميز الفتحة عن باقي الحركات وجعل الوقوف على الهمزة بإبدالها حرفاً من جنس حركتها مع نقل حركتها إلى الحرف السابق. أما الدكتور شاهين فقد خالف المتقدمين من الصرفين في افتراض الذي يفسر إبدال الهمزة ونقل حركتها هو يبين وقوع الهمزة بعد الساكن إذ حدث تغير وليس نقل لحركة الهمزة، بل هو نقل للصامت الذي قبلها إلى المقطع التالي له؛ لأنه بعد إسقاط الهمزة يبقى مقطعها بمصوت دون الصامت، وهو ما يخالف البنية المقطعية العربية، لذا حصل هذا التغير⁽³⁵⁾.

الخبؤ: ء ل / خ ب / ء سُ سقطت الهمزة فصارت
 ك ل / ل / ء سُ ك ل / ل / و
 ك ل / ل / ء سُ ك ل / ل / ي
 ك ل / ل / ء سُ ك ل / ل / سُ

يرى الدكتور جواد كاظم عناد أن الذي حدث في (الكلو، والكلي، والكلأ) "تكون مزدوج صاعد في الأولين، بالتقاء المصوت بعد الهمزة المصوت بعد اللام هو الواو والياء اللينان، وفي الثالث شكل المصوت بعد تلاشي الهمزة مع المماثل قبله مصوتاً طويلاً هو الألف ... وهكذا تلاشت الهمزة في سلوك هذا القبيل"⁽³⁶⁾. وتقلب الهمزة ياءً وجوباً إذا كانت مكسورة وقبلها حرف مفتوح في حالة الوقف عليها مثل: الكلأ عند الوقف تصبح الكلي ويرى العلم الحديث أن الذي حدث هو سقوط الهمزة وحدث انزلاق بين الحركتين القصيرتين هما (الفتحة والكسرة) تكون منه صوت الياء والتشكيل الصوتي لها: ك ل / ء، تحذف الهمزة وتبقى حركتها التي هي الكسر فتصبح: ك ل / ـ يحدث انزلاق بين الحركتين مما يكون صوت الياء فصارت: ك ل / ـ ي (كلي)⁽³⁷⁾.

المطلب الرابع: الافتراض بإتباع العين حركة الفاء والوقف على الهمزة بالتسكين، فقال ابن الحاجب: "ومن هؤلاء من يقول: هذا الردي ومن البطو، فينتبغ؛ لأنه لما أداهم قياس لغتهم أن يقولوا: الردو، وصار على مثال فعل، وليس من أمثلتهم فرؤوا إلى الإتياع، فكسروا الضمة، وكذلك من البطو؛ لما أداهم قياس لغتهم إلى البطي، هو مرفوض في الأسماء فرؤوا إلى الإتياع، فقالوا: البطو"⁽³⁸⁾، عرض الافتراض بأسلوب الخبر والمسوغ لذلك القياس ونعني بالقياس: "أن الحكم إذا ثبت لعللة اطردها حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة"⁽³⁹⁾، أي تعميم الحكم لبعض الباب على الباب كله لكي يكون الباب منهجاً وطريقة واحدة⁽⁴⁰⁾.

ومن العرب يكره أن يقول في المثالين (الرؤو، والبطي) ويفر إلى الإتياع ومصادق ذلك قول ابن الحاجب: إنهم "لا يتركون نقل حركة الهمزة؛ لقوة كراهة الهمزة الساكنة بعد الساكن، ولكنهم يفرّون إلى الإتياع بعد النقل، فيحصل التخفيف والفرار من الزنة المستكرهة بخلاف باب جبر وقفل فإنهم لا ينقلونه البتة، إذ لا استئصال واضح يحملهم على ما حملهم في الردي والبطو"⁽⁴¹⁾.

وسيبيوه له رأي يختلف في هذا الافتراض إذ عند الوقف على الهمزة بالسكون يلزم الكلمة صورة واحدة في حالات الإعراب رفعاً، ونصباً، وجراً إذ قال: "وأما ناس من بني تميم فيقولون: هو الردي، كرهوا الضمة بعد الكسرة؛ لأنه ليس في الكلام فعل، فتنكبوا هذا اللفظ لاستنكار هذا في كلامهم. وقالوا: رأيت الردي، ففعلوا هذا في النصب كما فعلوا في الرفع، أرادوا أن يسؤوا بينهما، وقالوا: من البطو؛ لأنه ليس في الأسماء فعل، وقالوا: رأيت البطو، أرادوا أن يسؤوا بينهما"⁽⁴²⁾.

ولم يختلف الرضي عما سبقوه، إذ قال: "وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدي النقل في البطء في حال الجر وفي الردء في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتبعوا العين الفاء في حال الجر في البطو وفي حال الرفع في الردء فتساوى الرفع والجر فيهما فكرها مخالفة النصب إياهما فأتبعوا العين الفاء في الأحوال الثلاث"⁽⁴³⁾، والملاحظ أن الناتج من الإتياع هو بناء صرفي مرفوض لم تعرفه العربية، وإن الغرض من ذلك هو التساوي حالتي الرفع والجر بحالة النصب، وهذا مستكره.

أما ركن الدين فقال: "أعني: فَعُلْ وفُعِلْ، بضم العين وكسر الفاء وبالعكس- إلى نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وجعل الحركة المنقولة تابعة لحركة ما قبل الساكن من الكسرة والضمة، لقوة كراهة الهمزة الساكنة بعد الساكن فيحصل التخفيف بالنقل والفرار عن الزنة المستكرهة بالاتباع، فيقولون: هذا الرَدِيّ، ومررتُ بالبطُو، فيتبعون الحركة المنقولة حركة ما قبل الساكن من الكسرة والضمة، وهؤلاء لا ينقلون مع الإتيان في باب حبر وقفل؛ لأن سكون الحرف الموقوف عليه مع سكون ما قبله ليس بمستكره؛ لأنه ليس بثقيل بخلاف ما إذا كان الحرف الموقوف عليه همزة ساكنة، ما قبلها ساكن" (44).

وقد يُشير إلى إن لهجة تميم مالت إلى افتراض إتيان الحركة إذ: إنه "لا توجد سوى حركة واحدة في الكلمة هي حركة الفاء، ذلك أن الهمزة قد سكنت للوقف عليها، ثم نقلت حركتها الأعرابية إلى الساكن الذي قبله فكان أن تأثرا تقديماً بالحركة التي قبلها، فصار الإتيان في من البطي اتباعاً للضمّة التي هي الحركة الأصلية في الكلمة فقالوا: من البطُو، وصار الإتيان في هو الردّ اتباعاً للكسرة إذ كانت الحركة الأصلية في الكلمة فقالوا هو الردىء" (45)، ويحصل الإتيان الحركي لكي يحقق نوعاً من انسجام بين المصوتات القصير وقد يكون في لفظة واحدة أو في لفظين متجاورين ونعني بالإتيان: "تأثير الصوائت القصيرة بعضها في بعض بنحو يصح معه القول بميل تلك اللهجات إلى جنس معين من أجناس الصوائت القصيرة؛ لأن الإتيان الحركي إبدال اختياري بين الحركات وليس حتمياً" (46)، والانسجام الصوتي بين المصوتات القصيرة أو الحركات يسهل الكلام ويقتصد الجهد العضلي وهو ناتج من قانون عام يكاد يكون شاملاً لجميع الظواهر اللغوية هو قانون المماثلة والمخالفة (47)، إذ هذا القانون "يمهد السبيل أمام إبدال الحركات بعضها من بعض في لهجات بعينها، ولا يقضي بالإبدال أو يوجبه على أهل اللغة جميعهم، ولذلك وجدنا بعض اللهجات لا تلتزم به أو لا يظهر أثره فيها" (48).

الخاتمة والنتائج

- اشترط ابن الحاجب في الوقف أن يكون بعده شيء أي يقف عن وصل شيء عمّا بعده، أي قطع كلامه مع وجود تمامه.

- وإن صوت الهمزة نال عناية من اللغويين ولا سيما ابن الحاجب وذلك لاحتاج الناطق به إلى جهد عضلي عند النطق به، لذا نجد من العرب من يسهل هذا الصوت طلباً للتخفيف هذه وهو في درج الكلام، وأما في حالة الوقف فيزداد العسر في نطقه ولذلك نرى الناطق افتراض افتراضات عدّة من أجل تسهيل النطق، فهو يتخذ أسهل السبل.

- جعل ابن الحاجب أربعة افتراضات في حالة الوقف على الهمزة المتطرفة من أجل تيسير نطقها فنجد الناطق مرة يلقي حركتها على الحرف السابق ويقف عليها بالسكون، ومرة قلبها حرفاً مماثل لحركة الحرف السابق لها، ومرة أخرى إبدالها من جنس حركة الحرف السابق لها مع إلقاء حركتها على الحرف السابق وخيراً إتيان العين حركة الفاء.

الهوامش

⁽¹⁾ (معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر: 1692، ينظر: المنجد في اللغة، لويس معلوف (مادة فرض): 1692

⁽²⁾ شرح الشافية لمصنفها: 617

⁽³⁾ الشافية: 63

⁽⁴⁾ شرح الشافية، الخضر اليزدي: 267 / 1

- (⁵) ارتشاف الضرب: 798 /2
- (⁶) ينظر: شرح الشافية لمصنفها: 841 /2
- (⁷) ينظر: الكتاب: 548 /3
- (⁸) علم الصرف الصوتي: 178
- (⁹) ينظر: المصدر نفسه: 178
- (¹⁰) ينظر: مناهج البحث اللغوي: 97
- (¹¹) شرح الشافية لمصنفها: 724 /2
- (¹²) شرح الشافية لمصنفها: 724 /2
- (¹³) الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 58
- (¹⁴) الكتاب: 177 /4
- (¹⁵) شرح الشافية لمصنفها: 642 _ 641
- (¹⁶) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 522
- (¹⁷) الكتاب: 179 /4، ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 12 /4
- (¹⁸) الأصول في النحو: 400/2، اللباب في علل البناء والإعراب: 445 /2
- (¹⁹) النمل: 25
- (²⁰) التعليل الصوتي لمسائل الهمزة في كتب علم الأصوات الوظيفي: 139
- (²¹) شرح الشافية لمصنفها: 646/2
- (²²) شرح الشافية لمصنفها: 724 /2
- (²³) شرح الشافية لمصنفها: 724
- (²⁴) شرح الشافية، ركن الدين: 692 /2
- (²⁵) التعليل الصوتي لمسائل الهمزة: 133 _ 134
- (²⁶) ينظر نفسه: 134
- (²⁷) ينظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين : 111
- (²⁸) شرح الشافية لمصنفها: 641/2
- (²⁹) الافتراض الصرفي في ضوء علم اللغة الحديث: 56
- (³⁰) الكتاب: 178 /4
- (³¹) التكملة: 24

- (³²) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 150
- (³³) شرح الشافية، الرضي: 2 / 313.
- (³⁴) ينظر: شرح الشافية، ركن الدين: 1 / 554
- (³⁵) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 191
- (³⁶) الوقف في المدونة النحوية، د. جواد كاظم عناد: 98.
- (³⁷) التعليل الصوتي لمسائل الهمزة: 143
- (³⁸) شرح الشافية لمصنفها: 2 / 642
- (³⁹) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 85
- (⁴⁰) ينظر طرد الباب على وتيرة واحدة: 757
- (⁴¹) شرح الشافية لمصنفها: 2 / 648
- (⁴²) الكتاب: 4 / 177_178
- (⁴³) شرح الشافية، الرضي: 2 / 312، ينظر: شرح الشافية، اليزدي: 1 / 293
- (⁴⁴) شرح الشافية، ركن الدين: 1 / 564 - 565
- (⁴⁵) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب المطلبي: 125
- (⁴⁶) إبدال الأصوات في اللهجات العربية، د. علي محسن بادي: 166
- (⁴⁷) ينظر التطور النحوي: 28 - 33
- (⁴⁸) إبدال الأصوات في اللهجات العربية: 167

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

❖ إبدال الأصوات في اللهجات العربية، د. علي محسن بادي، طبع دار الرضوان، عمان ط1،

1441هـ _ 2020م.

❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق د. رجب عثمان

محمد، راجعه د. رمضان عبد التواب، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ _ 1998م.

❖ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق

عبد الحسين الفتلي، طبع ونشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ - 1996م.

- ❖ الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، د. حيدر عبد علي حميدي، طبع مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ط1، 2022م.
- ❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ابو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ – 1986م.
- ❖ التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، ترجمة (د. رمضان عبد التواب)، نشر وطبع مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1414هـ – 1994م.
- ❖ التعليل الصوتي لمسائل الهمزة في كتب علم الأصوات الوظيفي، د. كاظم عجيل الجبوري، طبع مؤسسة الصادق الثقافية، العراق، بابل، ط1، 2021م.
- ❖ التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت 377هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، طبع عالم الكتب، بيروت، ط2، 1419هـ – 1999م.
- ❖ الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ – 1992م.
- ❖ دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، نشر طبع عالم الكتب، ط4، 142هـ – 2006م.
- ❖ الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، ط1، 1415هـ – 1995م.
- ❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبع دار الكتاب، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ – 1955م.

- ❖ شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي، ركن الدين (ت 715هـ)، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، طبع مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425هـ _ 2004م.
- ❖ شرح الشافية، الخضر اليزدي أئمة 720هـ، دراسة وتحقيق حسن أحمد الحمدو العثمان، د ط، 1416هـ – 1996م.
- ❖ شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت 646هـ)، دراسة وتحقيق د. غازي بن خلف العتيبي، نشر وطبع مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط1، 1441هـ - 2021م.
- ❖ شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي (ت 686 هـ) مع شرح شواهد، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت 1093هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، 1395هـ - 1975م.
- ❖ طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية (بحث)، د. محمد بن حماد القرشي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و اللغة العربية وآدابها، ج15، عدد25، شوال 1423هـ.
- ❖ علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، عمان، د ط، 1998م.
- ❖ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت.
- ❖ الكتاب كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، طباعة مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ - 1988م.
- ❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، د. عبد الاله نبهان، طبع المستقبل بيروت، ط1، 1416هـ - 1995م.
- ❖ لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون - الجمهورية العراقية، طبع دار الحرية، بغداد، د. ط، 1978م.

❖ معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، طبع عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429هـ - 2008م.

❖ مناهج البحث اللغوي، د. تمام حسان، طبع مكتبة الأنجلو المصرية، د ط، 1990م.

❖ المنجد في اللغة، لويس معلوف، طبع المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط 19، د ت.

❖ الوقف في المدونة النحوية تمرين على قراءة في متن قديم، دكتور جواد كاظم عناد، طبع تموز، دمشق، ط1، 2019.